

الجمهورية التونسية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة صفاقس
كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس



RU RECHERCHES
UNIVERSITAIRES
FLSHS

ISSN – 2811-6585 (ر.د.م.م) / E-ISSN - 3125-9146

Academic Research

بحوث جامعية

مجلة في الآداب واللسانيات والعلوم الإنسانية

عدد 22

(2026)

<https://recherches-universitaires-flshs.com/>

Ce site permettra aux internautes qui s'y inscriront via l'« Espace Membre » de consulter ou de télécharger des articles déjà parus dans les numéros précédents de la revue ou alors de soumettre des articles pour évaluation à paraître après acceptation dans un prochain numéro.

بحوث جامعية

دورية محكمة تصدر عن كلية الآداب والعلوم الانسانية بصفاقس

ISSN - 2811-6585 - ر.د.م.م - E-ISSN - 3125-9146

Recherches Universitaires
Academic Research

عدد 22
(2026)

رئيس هيئة التحرير

صادق ديمق

أعضاء هيئة التحرير

حافظ عبدولي — هنده عمار قيراط — سالم العيادي — علي بن نصر
— نجيبة شقير — حمادي ذويب — ناجي العونلي — سرور الحشيشة
— م.لمد الجربي — منصف المحواشي — رياض الميلادي — فتحي الرقيق
— عقيلة السلامي البقلوطي — سعدية ب.ب.ي الخبو



كلية الآداب والعلوم الانسانية بصفاقس

<https://flshs.rnu.tn>

صندوق بريد 1168، صفاقس 3000 تونس

الهاتف: 74 670 557 (216) - 74 670 558 (216)

الفاكس: 74 670 540 (216)

فهرس – الجزء الأول

هيئة التحرير – ii

توجيه شكر – iv

1

من التّواصل "النّمودجيّ" إلى التّواصل الطّبيعيّ

محمد غاليم صفحة – 1

2

"التّلاقّي" الذي تحيا به الجملة

محمّد القلال صفحة – 39

3

تمثّل الجسد الأنثوي في المدوّنات الفقهية

فيروزبن فقيرة صفحة – 63

4

تشكل الهوية الجندرية والميول الجنسية لدى أفراد مجتمع الميم عين:

سيرورات الذات وتجارب المعاناة الاجتماعية في تونس

سميحة حامدي صفحة – 81

5

الهجرة غير النظامية لأفارقة جنوب الصحراء: واقع السياسات الدولية وقضايا

العيش المشترك (دراسة نظرية، وصفية، تحليلية، لواقع المهاجرين غير

النظاميين بتونس)

عزيزة لشهب صفحة – 106

6

استغلال الفسفاط وأثره في التشكّل المورفولوجي والتوسع الحضري لأمّ العرايس

حسن النصيري صفحة – 132

الجزء الثاني (مقالات بلغات غير العربية) صفحة – 163

<https://recherches-universitaires-flshs.com>

Ce site permettra aux internautes qui s'y inscrivent via l'«Espace Membre» de consulter ou de télécharger des articles déjà parus dans les numéros précédents de la revue ou alors de soumettre des articles pour évaluation à paraître après acceptation dans un prochain numéro

Academic Research

مجلة بحوث جامعية

عدد 22

شكر

تشكر إدارة مجلة بحوث جامعية جزيل الشكر الأساتذة الذين أسهموا في
تحكيم الأعمال العلمية بالنسبة إلى هذا العدد وهم:

هندة عمار قيراط

زهير بن جنات

مراد بن جلول

علي بن نصر

رؤوف ديمق

الحبيب الدرويش

جوهر ذويب

نورة العون

منير قيراط

سرور الحشيشة

فتحية جلاد

محمد الخراط

منصف المحواشي

منجي العمري

شمس الدين الرحالي

فتحي الرقيق

حسن زربية

<https://recherches-universitaires-flshs.com>

Ce site permettra aux internautes qui s'y inscriront via l'«Espace Membre» de consulter ou de télécharger des articles déjà parus dans les numéros précédents
de la revue ou alors de soumettre des articles pour évaluation à paraître après acceptation dans un prochain numéro.

الهجرة غير النظامية لأفارقة جنوب الصحراء: واقع السياسات الدولية وقضايا العيش المشترك (دراسة نظرية، وصفية، تحليلية، لواقع المهاجرين غير النظاميين بتونس)

عزيزة لشهب
(جامعة صفاقس)

ملخص

تُعد هذه الدراسة تأملًا نظريًا وتحليليًا لقضية التعايش المعقدة، في ظل تزايد ظاهرة الهجرة غير النظامية من أفريقيا جنوب الصحراء إلى تونس. وفي إطار تأمين الهجرة، تهدف الدراسة إلى فهم كيفية تعامل الفاعلين الدوليين مع هذه الظاهرة، من خلال تحليل العوامل الداخلية والخارجية، التي تسهم في صياغة التشريعات العالمية والمحلية، المنظمة لتدفقات الهجرة وتأثيراتها الاجتماعية. ومع تحول تونس من بلد عبور إلى بلد استقبال متزايد، تنصهر المشهد العام، قضايا الاندماج الاجتماعي والتماسك المجتمعي. وتؤكد الدراسة على العواقب السلبية الناتجة عن ضعف إدارة ملف الهجرة، مثل تدني معدلات الاندماج، وارتفاع التوترات الاجتماعية، وندرة التعايش بين المجموعات المهاجرة والسكان المحليين في تونس. لتتجاوز هذه المشكلات الأبعاد الاجتماعية، لتشمل الاقتصادية والنفسية، مما يعكس وجود تقصير كبير في الاستجابات المؤسسية، والسياسات العامة التي تستدعي معالجة عاجلة.

Résumé

Cet article propose une étude théorique et analytique de la problématique de la coexistence dans le contexte de la progression de la migration irrégulière des Africains subsahariens vers la Tunisie. Il examine les interactions entre ce phénomène migratoire et les politiques actuelles, tant internationales que nationales, en mettant en lumière les dynamiques internes et externes qui influencent les flux migratoires et leurs répercussions sur la société tunisienne. Alors que la Tunisie tend à évoluer d'un pays de transit vers un pays d'accueil, de nouveaux défis liés à l'intégration sociale et à la cohésion communautaire se posent avec acuité. L'étude met en évidence les conséquences négatives d'une gouvernance migratoire insuffisante : une faible intégration des migrants, des tensions sociales croissantes et de faibles niveaux de coexistence entre les populations migrantes et les citoyens tunisiens. Ces tensions s'expriment à travers des dimensions sociales, économiques et psychologiques, révélant d'importantes lacunes dans les réponses institutionnelles et les politiques publiques actuelles, qui appellent une action urgente et concertée.

Abstract

This paper is a theoretical and analytical reflection on the intricate question of cohabitation in light of growing irregular migration from sub-Saharan Africa to Tunisia. It seeks to understand how this plays out as it is assumed and applied by, international actors through the securitization of migration. This includes an analytical approach to internal and external factors involved in designing current global and domestic legislation, governing migration flows, and framing its social consequences. As the country of Tunisia shifts from being a transit host country to an increasing one, the issue of social integration and social cohesion takes centre stage. "The research underscores negative consequences of

ineffective migration governance, such as poor integration outcomes, elevated social tensions and scarce coexistence between migrant communities and the population in Tunisia." These problems cut across social, economic and psychological realms and reflect important inadequacies in institutional response systems as well as in public policy that need immediate attention.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير النظامية، أفارقة جنوب الصحراء، السياسات الدولية، قضايا العيش المشترك.

مقدمة

ان ما تعيشه الشعوب اليوم من مظاهر سلبية تغزو الواقع المعاش، تنبئ بتوقعات مخيفة حول حصول جرائم ضد الإنسانية. ولعل مسألة "العيش المشترك" في علاقتها بظاهرة الهجرة غير النظامية لأفارقة جنوب الصحراء، قد تكون أبرز مثال في العمل على تحليل أحد الظواهر الاجتماعية المستحدثة، المتفاقمة والمتجددة اللامتناهية. المؤثرة للبشر والمرتبطة بمؤثرات العوامل الداخلية والخارجية لسياسات الدول النافذة، التي تعتمد منهج الانتقائية لمنع المهاجرين من حريات التنقل، وعسكرة حدودها للتضييق ومحاصرة العابرون بدون رخصة. كما أن دعايات العنصرية وتمرير خطابات التخويف والكرهية المعادية للمبادئ الإنسانية، تحد من مستويات العيش المشترك بين الأفراد والجماعات. ولعل مسألة التقاطع في فهم معنى المصطلحات المذكورة، هو يدعم بالأساس

فكرة ضرورة وعي الشعوب بمدى خطورة مخلفات الهجرة العشوائية، وضرورة عمل الحكومات على احتواء الكثير من المشكلات الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية والبيئية، التي عاشتها ولا تزال تعيشها البلدان المستقطبة. والتي شهدت انتفاضات شعبية، تعبر عن رفض الصعوبات المعيشية المؤثرة بأشكالها المباشرة وغير المباشرة على الجوانب الاقتصادية والسياسية والأمنية، وعلى تفاصيل الحياة الاجتماعية اليومية. التي تتجلى صورها في الانعكاسات السلبية لمخلفات الهجرة غير النظامية، مما يعسر العيش المشترك بين المجموعات المهاجرة والسكان الأصليين.

وتترجم ظاهرة الهجرة غير النظامية، المظاهر اليومية لمستويات العيش المشترك، وتبرز مدى تأقلم الأفراد والمجموعات غير المتجانسة مع بعضها البعض، ومدى تعايشها في بيئات مستحدثة، متغيرة ومختلفة عن البيئات الأصلية التي تنتمي إليها. أين كان المجتمع التونسي ومنذ سنة 2011 وبالأخص في السنوات الأخيرة من العشرية الثانية للثورة التونسية، مسرحاً وفضاءاً لموجات هجرة عشوائية غير مسبقة، في حركات عبور داخلية وخارجية للمعطلين والمفقرين والمحيطين اجتماعياً من التونسيين في اتجاه

أوروبا، أو توافد أفارقة جنوب الصحراء على البلاد التونسية عبر الحدود الترابية لدول الجوار ليبيا والجزائر، بهدف العبور إلى السواحل الإيطالية، مستعملين في ذلك ما يسمى بـ "قوارب الموت". حيث ساهمت هذه الاتجاهات والحركات الهجرية المكثفة والجديدة في جعل وضع البلاد معقدا للغاية، إذ تحول من بلد مصدر للمهاجرين كلاسكيا إلى بلد عبور واستقبال في الآن ذاته¹

فالسؤال المطروح هو: هل يمكننا الحديث اليوم عن عيش مشترك، في ظل انتشار ظاهرة الهجرة غير النظامية لأفارقة جنوب الصحراء بتونس، وفي ظل السياسات الاجتماعية الراهنة، الداخلية منها والخارجية؟ ماهي الصعوبات المطروحة؟ وما هو تعامل السياسات مع واقع الهجرة العشوائية؟

1. العيش المشترك

كان مفهوم العيش المشترك، محور بحث عديد الدراسات الاجتماعية والسياسية والدينية والفلسفية، التي كانت في مجملها داعمة لفكرة "العيش سويا". حيث كان هذا المفهوم «le vivre ensemble» يشير إلى القبول بوجود الآخر والعيش معا، جنبا إلى جنب، من دون سعي لإلغائه أو الاضرار به، سواء أكان ذلك الآخر فردا أو حزبا سياسيا أو طائفة دينية أو دولة مجاورة أو غير ذلك.²

وفي تفسير مفهوم العيش المشترك، تعترضنا مصطلحات عدة مثل: العيش سويا، والعيش معا، و "الشراكة" أو "الاشتراك" في الشيء أو الأشياء، كالأرض والهواء والغذاء. وأفكار "التقاسم" و "الرضا" و "التعايش" و "التفاعل الإيجابي" وكل ما يتبع ذلك من تعاملات اجتماعية وإنسانية، تدل على مستويات معقولة من التوافق، والاندماج الاجتماعي الأفقي والتلقائي. الذي عرفه أستاذ علم الاجتماع والأنثروبولوجيا "محمد نجيب بوطالب" في كتابه الهجرة إلى أوروبا من دول إفريقيا جنوب الصحراء: تحقيقات حول العبور من تونس، بأنه من أهم المفاهيم الجديدة التي أخذت منحى متفرعا مثل التضامن، والانصهار، والتعايش، وغيره من مفهوم الاندماج الاجتماعي الأفقي، حينما

¹ - رسم ملامح المهاجرين : مكونات المشهد الهجري في تونس- 2016 Tunisie Terre d'Asile

² - مجموعة مؤلفين: أوراق ديمقراطية من عهد الاستبداد إلى حكم الدستور (التعايش في ظل الاختلاف)، سلسلة أوراق

ديمقراطية، مركز العراق لمعلومات الديمقراطية، العراق، العدد: الثاني، يونيو/ حزيران، 2005، ص 57.

يكون بين المهاجرين والسكان العاديين، في الأسواق وفي الحياة العامة. عبر مختلف أشكال التفاعل اليومي، في التعاملات التجارية، وفي أداء الحاجات المنزلية والغذائية، وفي التنقل وغيره. يكون الاندماج أفقياً أي بعيداً عن المراقبة، وعن مقتضيات السلطة والقانون، فيكتسب بذلك طابع التلقائية والتحرر.³

وفي إطار نظرتها لفلسفة العيش سوياً، تعرف "حنا أرندت" في كتابها "الوضع البشري" أن نعيش معاً في العالم إنما يعني بشكل جوهري، أن عالماً من الأشياء يوجد بين أولئك الذين يتخذونه عالمهم بشكل مشترك... وأن العالم مثل أي بنية، هو يربط ويفصل بين الناس في نفس الوقت.⁴ وهو دليل على أن العالم هو، فضاء مفتوح لتلاقي البشر وتواصل بعضهم ببعض. لكنه في نفس الوقت يفصل بينهم لأسباب عدة، منها الانتمائية، والتطرف الديني، والعنقي، ومخلفات الصراعات السياسية والحروب...

وفي ظل واقع مظلّم مشوه بالحروب والصراعات الوجودية لقوى العالم، تطرح مسألة العيش المشترك إشكاليات عدة تؤدي إلى أجواء من الحذر، مشوبة بتخويف عليّ حيناً ومخفي حيناً آخر، يعبر عن آثار نفسية عميقة في وعي الفرد ولا وعيه. مما يستدعي الحاجة الملحة إلى تعايش لا متناهي، تحكمه مبادئ الأخلاق والعدالة والسلام والمحبة، وعلينا أن نتمسك في ذاتنا ونصلحها لبناء علاقات سليمة، وإزالة العوائق التي تعترض إنجاح الالتقاء، والتخفيف قدر المستطاع من إمكان التصادم، والابتعاد عن أية نزعة عنيفة من المرجح أن تدخلنا في نفق لا خروج منه⁵

وقد تناولت استاذة الفلسفة بالجامعة اللبنانية "كارول الخوري" في مقالها: "إشكالية العيش المشترك بين التنظير المثالي والواقع الصادم"⁶ فلسفة الاحتواء القدري للاختلاف، وقد طرحت هذه الإشكالية، تحت مسميات مختلفة، منذ بدايات التفكير الفلسفي الاجتماعي إلى حد اليوم.

³- محمد نجيب بوطالب الهجرة إلى أوروبا من دول إفريقيا جنوب الصحراء : تحقيقات نحو العبور من تونس، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، كراسات المركز عدد 36 لسنة 2024 ص 38.

⁴- Hannah Arendt, the Human Condition; Chicago, London: The University of Chicago; Press, 1958, pp50.

⁵- كارول الخوري: إشكالية العيش المشترك بين التنظير المثالي والواقع الصادم، مقال صادر عن الصفحة الإلكترونية الحرة:

<https://taqueen.com> بتاريخ 21 ديسمبر 2025

⁶- كارول الخوري: إشكالية العيش المشترك بين التنظير المثالي والواقع الصادم، مرجع سابق.

فكانت بدايات تشكل المفهوم مع الفلسفة الاغريقية، اذ عاش سقراط Socrate مع تلامذته تلقائية العلاقات وأفقيتها، وعبر عن المعنى الحقيقي للصدقة، وكأنه كان يرسم منذ ذلك الزمن، الصورة الحقيقية للصدقة للعيش المشترك. كما أسس أفلاطون Platon جمهوريته الفاضلة، لينظر تحت قبتها، أنظمة وقوانين، تحكمها مفاهيم العدالة، والخير، والعقل، والجمال، والحقيقة... لتكون هدفا ساميا، يرمي الى تحقيق التوازن وتنظيم الحياة المجتمعية، وكانت أفكاره في ذلك الزمن، تعبر عن دعوته الى العيش المشترك والتعايش السليم بين الناس.

وفي إطار سعيه الى تحقيق الخير والعدل مع من نتعايش معهم، أكد أرسطو Aristote على المنعى الاجتماعي، التواصل للإنسان. وذلك من خلال دراسته لمفهوم الصدقة، التي وجدها تتماهى مع الخير ومساعدة الأفراد بعضهم بعضا، داخل مجتمع منظم، تحكمه قوانين الخير والعقل والإرادة والعدالة من أجل تفهم الذات للآخر. "لأن" بلوغ الغاية الأساسية للمدينة، هي مساعدة المواطنين على بلوغ السعادة والفضيلة وفقا لاحترامهم هذه القوانين"⁷ مما يشير الى دعوته الى ضرورة تقنين العيش المشترك.

وفي اشارة واضحة للعيش سويا، أو العيش المشترك بين الناس، قدم الفارابي في كتاباته حاجة البشر الى التعاون والاجتماع. وأشياء كثيرة لا يمكن للفرد القيام بها بمفرده، بل يحتاج الى قوم يقوم له كل واحد منهم بشيء مما يحتاج اليه.⁸ كما عبر ابن رشد عن رفضه القطعي لكل حالة انغلاق، وترحيبه الدائم لحالة الانفتاح الثقافي لحفظ النظام الاجتماعي⁹ وقد يشمل ذلك درجة معينة من التواصل لتحقيق المصالحة والسلام والعدالة والتسامح¹⁰

وفي كتاباته عن العمران البشري وما يشمله من دراسة لأحوال الناس، يشير ابن خلدون في مقدمته الى: مفهوم "العيش المشترك" بتعريفه للإنسان بأنه اجتماعي، ومدني بطبعه ويتميز بعقله، وان عيشه المشترك بمعية الآخر، ضرورة لابد منها، لاستمرار بقائه

⁷- Emile Bréhier, Histoire de la philosophie, Tome I, Paris, Quadriga/P.U.F, 1989, p.223.

⁸- الفارابي، آراء أهل المدينة الفاضلة، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1959، ص 96.

⁹- كارول الخوري: إشكالية العيش المشترك بين التنظير المثالي والواقع الصادم، مرجع سابق.

¹⁰- عبير سهام مهدي: مفهوم التعايش السلمي ودوره في تحقيق الوحدة الوطنية (العراق أنموذجا)، المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة، حولية المنتدى، المجلد: 7، بغداد، 2011.

وبقاء عشيرته، في مجتمع تحكمه "قوانين" العصبية "الحامية والمدافعة والمطالبة"¹¹. لأن الأدميون بطبيعتهم الإنسانية يحتاجون، الى وازع وحاكم يزع بعضهم عن بعض.¹² وقد رسم ابن خلدون حدوداً قانونية للعيش المشترك، بذكره للحاكم المنظم لطرق العيش، في صورة وجود فوضى أو خطر داهم يهدد البقاء.

وطرحت في الفكر الغربي الحديث والمعاصر، "قضية العيش المشترك" من خلال تفسير ثنائية "الانا والآخر". ففي إطار رؤيته الفلسفية لمفهوم السلم والحرب، وإلى التعايش السلمي بين البشر، كان كـنط Emmanuel Kant في عصره، يحث الناس على ضرورة تجاوز المصالح الفردية، وبناء ميثاق أخلاقي جدي، من أجل انجاح الالتزام المشترك بينهم.

وتناول الفيلسوف الألماني، هيغل Hegel في إشكالية الصراع من أجل الاعتراف المتبادل، مفهوم الاعتراف، في إشارة صريحة للقبول بالآخر ومشاركته الحياة الاجتماعية والعملية. معتبراً أن تحقق الاعتراف يؤدي إلى الاندماج، ويحقق المصالح المشتركة للأفراد والجماعات المتنازعة، في امتثال تام لنظام الحياة الأخلاقية *Système de la vie éthique* باعتبارها تمثل الواقع الفعلي للفكرة الأخلاقية¹³ المنظمة من طرف الدولة. كما يرى الفيلسوف الفرنسي، ليفيناس Emmanuel Levinas أن العلاقة بين الأفراد مبنية على التضحية من أجل الآخر، والمسؤولية الأخلاقية أو أخلاق المسؤولية¹⁴ التي تتجاوز فيها الذات، حدودها الضيقة لتحضن الآخر وتكون مسؤوليتها في ذلك الاحترام والاهتمام، باعتبار أن الفرد في حاجة إلى الاحتواء "والتعاطف والعمل المشترك"¹⁵ وقد يشير ذلك إلى أهمية التواصل البشري والعيش سوياً.

كما أكد عالم الاجتماع بورديو Pierre Bourdieu على أنه لا يمكن عزل "الانا" عن الآخر، لأنها تتحدد في سياق علاقتها به. وحذر من مختلف طرق الهيمنة والتسلط. وبما أن اعتماد لغة التواصل تحقق التقارب بين البشر أكد هابرماس في نظريته على وضع

¹¹ - ابن خلدون المقدمة دار الجيل بيروت ص 153 .

¹² - ابن خلدون نفس المرجع ص 153.

¹³ - Hegel, *Système de la vie – éthique*, 3, première édition.

¹⁴ - Emmanuel Levinas, *Totalité et infini, Essai sur l'extériorité*, Ed. Nijhoff La Haye, 1961, p.281.

¹⁵ - Emmanuel Levinas, *Le temps et l'autre*, Ed. P.U.F ; Quadrige, Paris, 1983, p.21.

أسس التواصل الإنساني عن طريق اللغة ويعتبرها مصدرا للتفاهم بين الناس ويعتبر ان فلسفة الوعي قد أنهكت" ولا بد من الانتقال الى نموذج التفاهم".¹⁶

ويعتبر موران عالم الاجتماع الفرنسي، أن التعايش عامل مركزي في نوعية الحياة، وعلى الكائن البشري ان يجسد قيم التسامح والاعتراف بالاختلاف. لان الارتباط الأخلاقي بين البشر هو العنصر الأساسي في البنية المجتمعية، التي "ينبغي فيها الاتصال مع الجنس البشري".¹⁷ فذلك يسهل إنعاش التعايش والعيش المشترك في ظل الازمات المجتمعية، وفي ظل تراخي السلط في تطبيق عملها السياسي، القادر على مواجهة الازمات.

ويعتمد المفكر فتحي التريكي في فلسفته حول "العيش سويا" مفهوم "التانس" والذي يقصد به العيش المشترك أو "العيش معا" ويكون قوامه أساسا على مبدأي العدل والتوازن، حيث يرى بأن التعايش بين البشر هو ضرورة ومطلبا انسانيا تفضييه الطبيعة البشرية، والعيش سويا يعكس الانسجام والوفاق بين الناس¹⁸ ويشرح أبو حيان التوحيدي في كتاباته أن مفهومي "الأنس" و"المؤانسة" هما صورتان الجماليتان والأخلاقيتان للعيش المشترك¹⁹

لكن ورغم ما يعنيه مفهوم العيش المشترك من مقاصد ايجابية، فانه وفي الآن نفسه تشوبه عوائق وصعوبات في مستويات عديدة، نتيجة تأثير الظواهر السلبية الناتجة عن حصول تحولات، وتغيرات اجتماعية تهدد التماسك الاجتماعي. وهو ما يتوافق مع موقف سارتر Jean-Paul Sartre الذي يقول بأن نظرة الآخر، توقعنا في "الجحيم" وترميننا في صراع أبدى معه... فالآخر ضروري لتعي الانا ذاتها، ولكنه في الوقت عينه تهديدا لحيثها انطلاقا من كون العلاقة بينهما جدلية، مزدوجة. وعلى الاثنين ان يتعايشا وانما وفق مرتكزات فلسفية، تتحدد بعاملي الحرية والمسؤولية. وتوضح لنا هذه الرؤية حدود

¹⁶ - يورغن هابرماس، الخطاب الفلسفي للحدأة، ترجمة د. فاطمة الجيوشي، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1995، ص 454.

¹⁷ - Edgard Morin, Ethique, Tome 6, Ed. Seuil, Paris, 2004, p.19.

¹⁸ - أحمد عبد الحليم عطيه، العيش سويا، قراءات في فكر فتحي التريكي، تحرير، دار الثقافة العربية القاهرة، 2008، ص 91-94.

¹⁹ - أحمد عبد الحليم عطيه، العيش سويا، نفس المرجع السابق، ص 94.

العيش مع الآخر، والحذر منه باعتباره يشكل مصدر خطر، وهي نظرة ترسم حدودا لمفهوم العيش المشترك.

وتكون ظاهرة الهجرة غير النظامية لأفارقة جنوب الصحراء بتونس، المثال المناسب في وصف وتحليل صعوبات العيش، بين المجموعات المهاجرة وسكان البلد. أين يسجل الاندماج الاجتماعي ضعفا في مستوياته، ويصفه "بوطالب" بالاندماج العمودي، لأنه حينما يكون التعامل القائم بين الفئات المهاجرة، مع قوات الأمن وممثلي السلطات العامة وموظفي الإدارة، والمنظمات المعنية بسكنهم واسعافهم واغاثتهم...، في البلد الذي يتواجدون فيه عبورا أو إقامة، فذلك هو الاندماج العمودي، باعتباره يقوم على علاقة تحكمها سلطة قانون الدولة، التي يتواجد على أرضها الطرفان، فيكون الاندماج محكوما بالطابع الرسمي.²⁰

2. أفارقة جنوب الصحراء وصعوبات العيش المشترك

2.1. العيش المشترك والصعوبات الاجتماعية

للهجرة غير النظامية، تأثيرات وتداعيات اجتماعية سلبية على العيش المشترك، بين المجموعات الوافدة من مهاجري أفارقة جنوب الصحراء غير النظاميين والسكان الأصليين المستقرين. وتتمثل الصعوبات الأولية في تعطل محركات التواصل اللغوي، بسبب عدم اتقان المهاجر للغة ولهجات السكان المتعددة²¹ مما يعيق مسارات العيش المشترك بين الناس. وعادة ما يخلف ذلك صعوبات في الاندماج الاجتماعي وعدم تمكن المهاجر من الحصول على وظيفة²² يؤمن بها معيشته اليومية. وتؤكد عديد الدراسات العلمية أهمية التواصل اللغوي في تعزيز الاندماج الاجتماعي، حيث تؤكد دراسة "هابرماس" أن اللغة هي الوسيط الذي يمكن أن يتحقق فيه نوع من التفاهم، وأن الفعل التواصل يستمد بواعثه من مفهوم العقلانية التواصلية، التي تمارسها ذات قادرة على الكلام والفعل بهدف التوجه نحو التفاهم بين الذات²³

²⁰ - محمد نجيب بوطالب الهجرة الى أوروبا من دول افريقيا جنوب الصحراء: تحقيقات نحو العبور من تونس، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، كراسات المركز عدد 36 لسنة 2024 ص. 38.

²¹ - أبو النور حمدي أبو النور حسن: يورجين هابرماس "الأخلاق والتواصل"، دار التنوير، بيروت، 2009، ص.143.

²² - فاتن مساكني: المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 2019، ص. 28.

²³ - Habermas : The Theory of communicative Action, v.1, Op. Cit ; p.99.

ومن بين عوائق العيش المشترك، انتشار مظاهر الميز العنصري، حيث يحمل هذا المفهوم في مقاصده، مصطلح "احتقار" من هم من جلدتنا، أين تؤكد عديد الدراسات الباحثة في مسألة العنصرية بأننا: نحن البشر "لا نحتقر أبدا إلا ما يشبهنا أو من جنسنا، الجماد والنبات والحيوان هي كائنات توجد خارج امكانية العنصرية"²⁴ هذا بالإضافة الى ان مصطلح العنصرية في معناه السائد، هو ممارسة أو تقنين تمييز غير عادل تجاه كائن مختلف عنا"²⁵ وبالأستناد الى نتائج العدوانية، يعتبر الميز العنصري مظهرا من المظاهر السلبية للهجرة غير النظامية، ووجها مثيرا للقلق النفسي والاجتماعي الذي يعيشه المهاجر، الفاقد لهويته القانونية. وقد يخلق ذلك خطر التوتر وظهور صعوبات في المعاملات العلائقية البشرية، التي بإمكانها أن تهدد التعايش السلمي بين البشر، وتحد من مساحات العيش المشترك.

وتؤكد بعض الدراسات الميدانية، بأن المهاجرين غير النظاميين قد تعرضوا لهجمات عنصرية من السكان المحليين²⁶ وكذلك المهاجر غير النظامي يتميز أيضا - وفي كثير من الأحيان - بالنزعة الى استعمال العنف الذي يعتبره شكلا من أشكال الدفاع عن النفس. ولعل ذلك يتجلى في ردود أفعاله وشعوره بالاختلاف عن الآخر المختلف عنه في شكله ولونه، مما يجعل العديد من الدارسين لظاهرة الميز العنصري يتوصلون الى أن السود مثلا، صاروا مفرطين في حساسيتهم ازاء كل ما لا ينتمي إليهم. يقينا أن كلمة "زنجي" تحمل في طياتها معنا شتائيا... لذلك لا يتعين استخدامها خلال التخاطب²⁷ ولعل المقصد من هذا المعنى، هو تأكيد ردود الأفعال العنيفة لمهاجري أفارقة جنوب الصحراء تجاه سكان البلد. وهو ما يجعلنا نعتزف بأن الاختلاف رسمه العقل البشري الباطني، ويخلق عديد الاشكاليات منها "الاستبعاد" الذي يترجم من خلال مواقف وسلوكيات عنيفة وعدوانية، تعبر عن ضعف مستويات العيش المشترك. ووجود اشكاليات وصعوبات في الاندماج بين المجموعات غير المتجانسة.

²⁴- فتحي المسكيني، "الهجرة الى الانسانية"، منشورات ضفاف، الطبعة الأولى، لبنان، بيروت 2016 ص 72.

²⁵- سمير خليل وآخرون، التسامح بين شرق وغرب، دراسات في التعايش والقبول بالآخر، ترجمة ابراهيم العريس، دار الساقى الطبعة الثانية بيروت، 2016 ص 71.

²⁶- فتن مساكني، نفس المرجع، ص 5.

²⁷- ألفريد آيبر، التسامح بين شرق وغرب، دراسات في التعايش والقبول بالآخر، مرجع سابق، ص 119.

وقد يتبين للباحث بأن العنصرية هي استعمال أداتي أو اجرائي لهويات الناس، ومعاملتها وكأنها عبء أخلاقي، يمكن أو يحق لنا التخلص منه²⁸ وتتوج معاملاتها بالرفض وبالتالي يتحول "كل ما هو مرفوض الى حجر ثقيل على النفس²⁹ والتي قال عنها "سالفاتور باليدا Salvatore Palidda بأنها تهدف الى عزل المهاجر عن البيئة الاجتماعية، وحرمانه من التواصل ووضعه بشكل دائم على هامش المجتمع.

كما تعتبر مظاهر التسول، وارتفاع ظاهرة البطالة ومظاهر الفقر والتشرد، والمعاناة الجسدية والنفسية في صفوف المهاجرين غير النظاميين، مسألة معبرة عن صعوبات العيش المشترك. خاصة في صفوف النساء والأطفال، وقد أكدت بعض الدراسات الميدانية الحديثة خلال سنة 2024 تسجيل وجود عدد كبير من الأطفال، وظهور ما يسمى بالهجرة العائلية. وتساعد ما يعرف "بتأنيث" الهجرة، إذ أصبحت النساء تشكلن حوالي 27 بالمائة، من مجموع المهاجرين غير النظاميين من دول افريقيا جنوب الصحراء الى تونس³⁰ كما تطرح قضية الولادات، وضعية المؤسسات الحاضنة للأطفال: كدور الحضانة والروضات والمدارس والمحاضن المدرسية، لأنه عادة ما تكون هذه المؤسسات غير مستعدة لاحتضان جيل جديد من مهاجري أفارقة جنوب الصحراء. بالإضافة الى الضبابية وعدم الرؤية الواضحة في اشتغال الدولة التونسية حول، المسألة المرتبطة بحق التعليم والاندماج التربوي والمدرسي، للطفل الافريقي المهاجر بطرق غير قانونية. تحد هذه المسألة، من أفاق وصعوبات العيش المشترك في مستويات الاختلاط الاجتماعي والثقافي، مما يعمق أزمة التعايش في صفوف الناشئة. وهو ما يضيف أيضا، ضبابية على مستقبلها، وي طرح مزيد الصعوبات المؤثرة سلبيا وبصفة مباشرة على المهاجرين غير النظاميين، في علاقتهم بالسكان الأصليين.

²⁸ فتحي المسكيني، "الهجرة الى الانسانية"، مرجع سابق، ص 72.

²⁹ فتحي المسكيني، "الهجرة الى الانسانية"، مرجع سابق، ص 33.

³⁰ زهير بن جنات، المهاجرون من افريقيا جنوب الصحراء في تونس: الملامح، المعيش وانحرافات السياسات الهجرية: دراسة ميدانية أنجزت خلال السداسي الأول من سنة 2024 وشملت ولايات تونس الكبرى، مدين (جرجيس) وصفافس (العامرة وجينانة) قدمت تحت اشراف المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية بالشاركة مع مخبر البحث "الدولة والثقافة وتحولات المجتمع ECUMUS ندوة علمية قدمت بقاعة سينما الربو بالعاصمة تونس بتاريخ 8 جويلية 2025.

2.2. العيش المشترك والصعوبات النفسية

ان ما يعيشه المهاجر من تحديات يومية نفسية وعاطفية، نتيجة الانفصال عن موطنه وكل ما يربطه بجذوره العائلية والانتمائية وطقوسه وعاداته وتقاليده، يجعله يعيش نقطة تحول مؤثرة في مشاعره وأحاسيسه. حيث أن البعد عن أصله وأقاربه واصدقائه ومجتمعه وأماكن ذكرياته، يخلق لديه صراع نفسي داخلي نتيجة المشاعر السلبية التي يعانها، مع الشعور بالاستياء والخوف من الآخر الذي يعتبره، هو الآخر غريباً عنه.

قد يولد ذلك الشعور، الاغتراب النفسي والاجتماعي، والاحساس بعدم الانتماء الفكري والروحي. ويعيش المهاجر صعوبات التأقلم مع بيئة جديدة وغريبة عنه، حيث يظهر المهاجرون من افريقيا جنوب الصحراء أدنى مستويات الاندماج مقارنة بجميع مجموعات المهاجرين الأخرى³¹ في ظل تخلي جهات الدعم خاصة منها المنظمات الدولية، مما يجعله عرضة للاستغلال الاقتصادي ومخلفات نفسية سيئة. يتردد ويخشى الاقتراب من الآخر الذي يتوقع أنه يرفضه، لونه أو لوضعه أو لطريقة تواجده الغير شرعية. ويعتبر ذلك وجهاً آخر من صعوبات العيش المشترك. حيث تشير الباحثة ياسمين العكري، في مقالها الولوج الى الحقوق الاجتماعية والاقتصادية في سياق هجرة هشة، أن 85 بالمائة من المهاجرين غير النظاميين لم يتلقوا أي مساعدة من المنظمات الدولية، وواحد من بين 5 مهاجرين يتعرض على الأقل الى نوع من أنواع الاستغلال الاقتصادي و30 بالمائة يعانون من اضطرابات ما بعد الصدمة، و40 بالمائة تعرضوا الى عنف جسدي.³²

تخلق القطيعة النفسية التي يعيشها المهاجر عدم الرغبة في التواصل، وبالتالي تخلق قطيعة اجتماعية تتجلى مظاهرها أساساً على أرض الواقع، وتتمظهر في عديد الأحداث والأفعال والسلوكيات مثل: الانزواء أو اختيار المخالطة الجزئية لمجموعة الانتماء من المهاجرين الحاملين لنفس المعاناة، هذا بالإضافة الى السلوكيات المحفوفة بالمخاطر على الذات وعلى المجتمع، كسرعة ردود الأفعال العشوائية غير المسؤولة والعنيفة، بسبب

³¹ ندوة علمية قدمت بقاعة سينما الربو بالعاصمة تونس بتاريخ 8 جويلية 2025.

³² ياسمين العكري مشاركة بندوة علمية قدمت بقاعة سينما الربو بالعاصمة تونس بتاريخ 8 جويلية 2025 تحت اشراف المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية بالشراكة مع مخر البحث "الدولة والثقافة وتحولات المجتمع ECUMUS".

التعرض الى مثيرات التنمر أو الاستفزاز أو الاستغلال أو مشاعر النعمة، نتيجة الاحباط النفسي الذي يعيشه المهاجر بسبب وضعه الاجتماعي السيء. كما أن الشعور بالغبن والحرمان من الحق في العيش اليوسر ومشاعر مخلفات التمييز السلبي، يمكن أن يخلق الشعور بالضغينة والكراهة تجاه الآخر، سواء كان الآخر سلطة أو شعباً. وهو ما أكدته عديد الدراسات النفسية والفلسفية، في وصفها لمخلفات المعاناة الذاتية للأفراد، بأنه حين يتعود شخص أو شعب على استقاء ذاته أو شعوره بذاته أو مصادر ذاته العميقة من حزمة ثقيلة من الآلام الأساسية، التي لا يمكن ردها الى أي نوع من السعادة، يبدأ كراهه خاص واستثنائي في التشكل وتأخذ ثقافة الكراهية في الانتشار كأفق فضيع من الحزن الهوي³³ وترجم هذه الصورة مدى تأثير العوامل النفسية على مستويات العيش المشترك، والتي تخلق حدوداً وصعوبات في التعايش والتأقلم.

وفي إطار المؤثرات النفسية، ومن بين المظاهر المعطلة لمسارات العيش المشترك بين المهاجرين غير النظاميين وأهل البلد، نجد ظاهرة "الاشاعة" التي تعمق الأزمة الأمنية والاجتماعية، وتعيق التعايش المشترك بين المجموعات غير المتجانسة. وتعتبر هذه الظاهرة من أهم الوسائل المؤدية الى الفتنة والوقية بين الناس.³⁴ كما أن نشرها يعتبر سلاح خطير يفتك بالأمة ويفرق أهلها ويسيء ظن بعضهم ببعض³⁵ ولعل ذلك يخلق نوع من سهولة تصديق الاشاعات المقتربة بحصول أحداث فعلية، حتى وان لم تكن منسوبة الى المهاجرين غير النظاميين والسكان الأصليين.

وقد أكدت عديد الدراسات مسألة خطورة تفشي الاشاعة والوقع النفسي الذي تخلفه، نظراً لكونها تعتبر أحد أفك الحروب النفسية³⁶ باعتبارها، تساعد على تغذية وارتفاع منسوب الجريمة والفوضى، خاصة في المجتمعات ذات الأرضية الخصبة للمنزلاقات الاجتماعية الخطيرة. حيث يعرفها البعض بكونها تعوق عملية فهم المجتمعات

³³- فتحي المسكيني، "الهجرة الى الانسانية"، مرجع سابق، ص 35.

³⁴- صفاء عباس عبد العزيز ابراهيم الاشاعة وأثرها على الفرد والمجتمع، كلية الاعلام بجامعة السودان المفتوحة، الخرطوم. مجلة البحث العلمي في الآداب، العدد 20 سنة 2019 ص2.

³⁵- صفاء عباس عبد العزيز ابراهيم الاشاعة وأثرها على الفرد والمجتمع، مرجع سابق، ص 2.

³⁶- صفاء عباس عبد العزيز ابراهيم الاشاعة وأثرها على الفرد والمجتمع، مرجع سابق، ص 5.

لطبيعة الظروف التي تمر بها وتجعلها عاجزة عن استيعاب الضرورات التاريخية، التي تؤثر على اتجاه حركتها ونموها على أرض الواقع³⁷.

قد يساهم انتشار الاشاعة، في مزيد أخذ الحيلة والحذر من الآخر المختلف والغريب تواجهه، مما يدفع بوضع "جدار الصد" الذي تغذيه ظروف الحياة اليومية، الجدار الموسوم بعدم التقبل ورفض العيش المشترك، أو الخوف من العيش سوياً على الرقعة الجغرافية الواحدة. وهو ما يجعلنا نضع ذلك في خانة إمكانية، أو احتمالية اعتبار صد المختلف عنا، هو شكل من أشكال "كراهية" الآخر. وهو ما تثبته بعض الدراسات العلمية في تحليلها لنتائج الاشاعة، بأنه "قد يكون الدافع والمحرك لنشرها وترويجها بين الناس إنما هو الكراهية من المشاع عنه³⁸. وقد يحدث ذلك انحرافات التوظيف والظلم ويكون سببه التداخلات غير المسؤولة واللافتة من عديد وسائل الاعلام العالمية والمحلية: تعليقات متشنجة، مواقف مغرضة، تقييمات غير موضوعية. فأغلب ذلك لا يبني في النهاية على حقائق موضوعية ولا على متابعات ميدانية، وهو لا يعتمد على مصادر موثوقة كالدراسات العلمية رغم ندرتها³⁹.

2.3. العيش المشترك والصعوبات الاقتصادية

تعتبر هشاشة الوضع الاقتصادي للمهاجرين غير النظاميين، عن صعوبات العيش المشترك. كما يزيد وضعهم غير النظامي في فرص استغلالهم من طرف مشغليهم، باعتبار وأن المهاجرين يمثلون قوة عاملة غير مكلفة لا تطالب بحقوقها، وتمتاز بالوفرة والمردودية⁴⁰. وقد أثبتت عديد الدراسات المسحية والعلمية، مسألة أقدمية الاستغلال الاقتصادي لذوي البشرة السوداء من طرف مشغليهم. حيث يكلف السود بالأعمال المنزلية والزراعية والمهام الشاقة والصعبة، مثل حفر قنوات الري التي كانت تسند

³⁷ محمد نجيب بوطالب الهجرة الى أوروبا من دول افريقيا جنوب الصحراء: تحقيقات نحو العبور من تونس، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، كراسات المركز عدد 36 لسنة 2024 ص 94-95

³⁸ صفاء عباس عبد العزيز ابراهيم، الاشاعة وأثرها على الفرد والمجتمع، مرجع سابق، ص 9.

³⁹ محمد نجيب بوطالب الهجرة الى أوروبا من دول افريقيا جنوب الصحراء: تحقيقات نحو العبور من تونس، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، كراسات المركز عدد 36 لسنة 2024 ص 94.

⁴⁰ الأسعد العبيدي، لطفي بنور وعلى الجعايدي، العمالة النظامية وغير النظامية للعمال المهاجرين في تونس: خارطة العمال المهاجرين في تونس ووضعهم الاقتصادي والاجتماعي" منظمة العمل الدولية، 2017.

https://www.ilo.org/wcmp5/groups/public/-ed_protect/-protrav/-migrant/documents

حصريا للعبيد السود. وقد استمرت العقلية العنصرية الاستغلالية الى حد اليوم، وهو ما تدل عليه شهادات المهاجرين غير النظاميين من جنوب الصحراء الذين يعملون بالقطاع غير المنظم⁴¹ وهو ما ينتج فقدان الانتماء الى الجهة المشغلة، والشعور بالاعترا ب في العمل وقد يخلف ذلك، اشكاليات العيش المشترك بين المهاجر وفريق مؤسسة العمل.

ومن ناحية أخرى يعاني المهاجرون البطالة الدائمة بسبب عزوف المؤجرون عن تشغيلهم، ويظهر ذلك خاصة في فترات التضيق بسبب مظاهر العنف، وبالتالي الخوف من السلط الأمنية وامكانية التعرض للعقاب عند مساعدتهم. حيث يتم تجريم المساعدة حتى وان كانت انسانية طوعية، والهدف من ذلك هو تهميش المهاجر والحد من سبل تواصله مع المجتمع. وهو ما أثبتته بعض الدراسات العلمية، اذ يرى سالفاتور باليد Salvatore Palidda أن تجريم مساعدة المهاجرين غير النظاميين، حتى الانسانية منها، يهدف الى عزل المهاجر عن البيئة الاجتماعية وحرمانه من أي تواصل انساني بشري، وبالتالي وضعه بشكل دائم على هامش المجتمع⁴². كما تدين القوانين من يساعد المهاجرين غير النظاميين، وهو نفس القانون الذي يسحب على المهربين وشبكات التشغيل غير النظامية⁴³ وهو ما يجعل نسب البطالة مرتفعة، وتكاد تكون كلية خاصة في فترات ذروة التصعيد الاجتماعي.

وذلك ما يجعلنا نسلط الضوء على تحديات الاندماج، حيث يظهر المهاجرون من افريقيا جنوب الصحراء أدنى مستويات الاندماج، مقارنة بجميع مجموعات المهاجرين الأخرى. كما تؤكد بعض الدراسات على أن الاندماج الاجتماعي والنفسي، يمثل تحديا كبيرا بالنسبة للمهاجرين من افريقيا جنوب الصحراء، خاصة بين صفوف الشباب وغير المتعلمين والنساء⁴⁴ كما تؤكد النتائج على الحاجة الى برامج قوية للإدماج الاجتماعي،

⁴¹ - سامي غربال، العنصرية في المغرب الكبير، مجلة Jeune Afrique 23 أوت 2004 <https://www.jeuneafrique.com/99821/archives-thematique/le-racisme-au-magreb/>.

⁴² - سالفاتور باليدا Salvatore Palidda.

⁴³ - منية بن جميع: قمع الهجرة غير النظامية في تونس، المغرب الكبير في مواجهة الهجرة من افريقيا جنوب الصحراء-الهجرة الخارجية مع الهجرة الداخلية صص 78 – 267 (Kartala Editions 2009).

⁴⁴ - محمد عمارة: المهاجرون من افريقيا جنوب الصحراء في تونس: هل هي زوينة في فنجان؟ ورقة علمية صادرة عن مركز ميكام للدراسات المتقدمة في المنطقة المغربية 2025، 2 April / 15 Number Papers/MECAM <https://dx.doi.org/10.25673/118685/ISSN:2751-6490>

والنفسى للمهاجرين من افريقيا جنوب الصحراء. وتشمل هذه البرامج تعلم اللغة والتوجه الثقافى، والمشاركة المجتمعية، ودعم الصحة النفسية.

3. تأثير السياسات الخارجية والداخلية على العيش المشترك

3.1 السياسات الخارجية

تؤثر السياسات الخارجية على مستويات العيش المشترك بين الشعوب، وتظهر تأثيراتها العميقة في الانعكاسات السلبية المباشرة للهجرة غير القانونية على المهاجرين في البلدان المستقطبة، بسبب "الحصن الأوروبي" الذي جعل من رحلات الهجرة رحلات شاقة وطويلة وأكثر خطر بنحو متزايد.⁴⁵ وترجم التأثيرات عادة من خلال انتهاج السياسات والمواقف الراضية للآخر بطرق مباشرة أو غير مباشرة، والتي تحمل في مقصدها مظاهر الميز العنصري وعدم القبول بالعيش سوية، واقصاء المهاجر المختلف بسبب وضعه غير القانوني، وأيضاً بسبب لونه أو أصوله العرقية أو الدينية، وكذلك بسبب وضعه الاجتماعي المهترئ.

فالدول الأوروبية أصبحت تصنع الأزمات وتصدها باعتبارها قوى متنفذة، تشارك في ادارة قواعد اللعبة العالمية الصانعة للأزمات، كي تصبح الدول التابعة والمناطق المتحكم فيها ضعيفة وهشة وفضاء ملائم لها. باعتبارها المتحكمة في قيادة الصراع لشحن غاراتها السياسية، وهجماتها المتنوعة الناعمة والعنيفة. وبالتالي يصبح التحكم في الهجرة العالمية وفق مصالح الدول الغربية لا وفق مصالح الطرفين المرسل والمستقبل⁴⁶ كما تنتهج سياسة تصدير الحدود والتشديد في شروط الحصول على تأشيرة بعض الشرائح الاجتماعية من مواطني العالم الثالث، وهو ما صار يعرف بسياسة شنغن.⁴⁷ وقد اعتمدت سياسات الاتحاد الأوروبي والسياسات الدولية، تكريس منطق الاقصاء وغلق الأفاق أمام المعطلين غير المرغوب في تواجدهم على أراضيها، وتتوجه الدول

⁴⁵ فاسيا باديليك vasia Badalic دور تونس في سياسة الاتحاد الأوروبي، الخارجية للهجرة: قانون تجريم الهجرة، الممارسات غير القانونية، وتأثيرها على حقوق الانسان، مجلة الهجرة الدولية والادماج، مجموعة 20 عدد 1 لسنة 2019، ص 85-100. <https://doi.org/10.1007/s12134-018-0596-7>

⁴⁶ محمد نجيب بوطالب الهجرة الى أوروبا من دول افريقيا جنوب الصحراء: تحقيقات نحو العبور من تونس، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، كراسات المركة عدد 36 لسنة 2024 ص 91 – 92.

⁴⁷ حسن بوبكري، الهجرة واللجوء في تونس منذ سنة 2011: نحو بيانات هجرة جديدة، القراءة الأوروبية للهجرة الدولية، المجموعة 31 عدد 3 و4 لسنة 2015، ص 17-39. <https://doi.org/10.4000/remi.7371>

الأوروبية الى انتهاج، سياسات خارجية في شكل ابرام اتفاقيات، أو صفقات بمعية دول وسيطة، تعتمد عليها في تطبيق اجراءات وقرارات حراسة حدودها البحرية والترايبية.

وبالتالي بات من الواضح أن الاتحاد الأوروبي وخاصة خلال العشريات الأخيرة -وبعد الانتفاضات الشعبية في الأقطار العربية والافريقية بسبب الأزمات الاجتماعية للشعوب - كان أكثر حرصا وتشددا، في متابعة استراتيجية الاستعانة بمصادر لحماية حدوده من المهاجرين غير النظاميين، الذين أصبحوا محاصرون بسياسات من يحكمونهم داخليا للحد من حريات التنقل. ومن جهة أخرى محاصرون كذلك بسياسات من يحكمون العالم، مما يجعل هذه السياسات تبدو ممنهجة ومقصودة، بهدف الضغط على ظاهرة الهجرة العشوائية والحد منها. ثم الخوف على المصالح الداخلية والخارجية للدول النافذة، ويظهر ذلك جليا من خلال مقاومة الهجرات غير النظامية، بوضع قوانين وآليات لعسكرة الحدود. ومنع هجرة غير المرغوب فيهم الى العالم الأوروبي، حيث لا يتم تطبيق الضوابط القانونية على جميع المهاجرين بشكل مماثل.

ويعد المهاجرون من افريقيا جنوب الصحراء، الضحايا الرئيسيين لتكيف دول المغرب الكبير مع الرغبة الأوروبية في تجريم الهجرة الداخلية والخارجية على حد سواء⁴⁸ ويعتبر ذلك تكرسا لخطابات العنصرية، ووجهها من وجوه العقلية الراضية للاشتراك في العيش وعدم القبول بالمهاجر المعدم الامكانيات المادية، والمفقر اجتماعيا، والفاقد لآليات الدخول القانونية لدول الضفة الغربية. وهو ما يمثل شكلا من أشكال الميز العنصري ومظهرا من مظاهر الاقصاء والعدائية تجاه الآخر المختلف، الذي يعاني الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية. وهو في رحلة بحث دائمة لتحسين موارده والسعي الى السفر خارج موطنه لتحقيق حلمه المنشود بعيدا عن بيئته الطاردة والمكبلة لطموحاته.

وتندرج السياسات الدولية المذكورة في سياق التراجع السياسي والاجتماعي، الداعي الى فكرة التطرف العنصري، ومنطق التخويف والترهيب المعادي للمهاجرين غير النظاميين، وخاصة منهم أفارقة جنوب الصحراء، الذين يعيشون معاناة العنصرية المقيتة، والتميش والاستغلال الاقتصادي. في ظل غياب قوانين وهياكل دعم لفائدتهم،

⁴⁸ - فينسنت جيسر: تونس، مهاجرو افريقيا جنوب الصحراء مقصبون دائما من الحلم الديمقراطي، مجتمع الهجرة عدد 177، عدد 3، 27 سبتمبر 201 ص 3 - 18. Vincent Geisser.

وهو ما يعمق ويعقد خصائصهم ورحلاتهم الهجرية⁴⁹ والتي تتجلى صورها السيئة في الواقع المعاش، من خلال ما تعكسه من مظاهر سلبية على المجتمع التونسي وعلى المجموعات المهاجرة، كانتشار العنف والجريمة والفقر والتسول والبطالة والتشرد وجرائم الاتجار بالبشر...

اذ بات من الواضح أن ما تكرسه السياسات الدولية المعادية للمهاجرين، هو العمل على قمعهم، وأن الأفراد المفقرون والمحرومون من الموارد أو المهددون، في بلدانهم بالصراعات أو الكوارث الطبيعية أو الحروب، هم لا يتمتعون بحقوقهم في الهجرة ولا بالحقوق في الانقاذ. ولعل ذلك ينشأ بحرب كارثية ضد التنقل البشري غير المشروع جراء القوانين المكبلة لحريات الأفراد في السفر والتنقل، وهو ما يتجسد على أرض الواقع التونسي، الذي أصبح حاضنة للأفارقة الوافدين بطرق غير قانونية، من خلال الموجات المستمرة لهجرة العاطلين والمفقرين، العابرين للحدود الصحراوية في اتجاه القارة الأوروبية العجوز.

حيث كشفت الدراسة المنجزة خلال السداسي الأول من سنة 2024 أن 85 بالمائة من المهاجرين غير النظاميين، دخلوا الى تونس عبر الحدود البرية 60 بالمائة من الحدود الجزائرية، و25 بالمائة قدموا من ليبيا. في حين وصل 14 بالمائة منهم الى تونس جوا عبر المطارات، نظر لكون تونس لا تفرض تأشيرات الدخول على العديد من الدول الافريقية، والذي بلغ عددهم 80 ألف مهاجر. 90 بالمائة منهم غير نظاميين، النصف منهم في مدينة صفاقس، والربع في مدنين، والربع في تونس، وبعض الآلاف موزعة بين الولايات، و90 بالمائة منهم يعتبرون تونس هي أرض عبور فقط.⁵⁰ متخذين قوارب الموت وسيلتهم للعبور عبر المتوسط، هروبا من الواقع المعاش وبحثا عن ملاذات آمنة مجهولة المصير، بهدف تحقيق المراد أو الحلم المفقود، دون التفكير مليا، في حجم الانعكاسات السلبية المتوقعة، أو مصاعب العيش المشترك التي تنتظرهم.

⁴⁹ - نيكولاس فان هير، ربيكا بروبيكر، تاييس بيسا Thais Bessa ; Rebecca Brubaker, Nicolas Van Hear ادارة التنقل من أجل التنمية الانسانية: المكانة البارزة والمتنامية للهجرة المختلطة، مركز الهجرة والسياسة والمجتمع بجامعة أكسفورد 20، 1 جوان 2009 <https://mpa.ub.uni-muenchen.de/19202>

⁵⁰ - زهير بن جنات، المهاجرون من افريقيا جنوب الصحراء في تونس: الملامح، المعيش وانحرافات السياسات الهجرية، دراسة ميدانية حديثة، قدمت بقاعة سينما الربو بالعاصمة تونس، بتاريخ 8 جويلية 2025. تحت اشراف المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بالشراكة مع مخبر البحث " الدولة والثقافة وتحولات المجتمع ECUMUS.

كما اعتمدت السياسات الخارجية، في مخططاتها حول تنظيم عمليات الهجرة على المنهج العنصري الانتقائي، الذي يسعى الى اختيار واستقطاب الأدمغة وأصحاب الخبرات والمهارات، دون غيرهم من الذين اختاروا الهجرة السرية. في ظل تواطؤ المنظمات المعنية بقضايا الهجرة حتى أن 70 بالمائة من المهاجرين غير النظاميين لا يثقون في المنظمات الدولية المعنية بقضايا الهجرة ويعتبرونها متواطئة مع الأنظمة الأوروبية ولم توفر لهم حلولاً إنسانية⁵¹ حيث يمكن ادراج هذه السياسات في باب، اشتغال الدول على تنظيم وضمان أمنها المجتمعي، والسعي الى بناء وتقنين المنظومات الاجتماعية التي تسمح بالعيش المشترك في أطر محددة وانتقائية، ترتبط أساساً بالمصلحة العامة لبلدانهم بغاية الدفع بالمستويات الاقتصادية والتنموية. في تسويق الأنشطة التبادلية على أراضيها، سواء كانت تجارية أو على مستوى تبادل الأفكار والخبرات والمعلومات والعلوم بمختلف تخصصاتها. ولعل أبرز مثال على ذلك هو، فتح المجال - وخاصة في السنوات الأخيرة - لإبرام العقود التشغيلية للمهرة والتميزين في مجالات التكوين المهني، من ذوي الخبرات في الصناعات المعقدة والثقيلة. دون فتح المجال للمعدمين والمعطلين، من الذين يعانون ويلاّت المخلفات الأليمة للهجرة التلقائية وغير القانونية.

وعديدة هي سلسلة الأحداث الدرامية المحزنة والمآسي التي تعترض المهاجرين غير النظاميين في مختلف دول العبور، والمتسببة في اختفاء المئات منهم، ولعل آخرها الغرق المستمر لقوارب الموت العابرة للمتوسط بين تونس وإيطاليا، والتي كان أغلبها في مدينة صفاقس. انطلاقاً من سواحل منطقة "سيدي منصور" وجزيرة "قرقة" في حركات هجرة سرية "حرقه"⁵² تنظم ليلاً ويصعب حصر عددها أو عدد المتنقلين على متنها، في ظل غياب احصائيات رسمية عنها.

وهو دليل آخر على نتائج فشل السياسات الأمنية، والمصير المشترك للمنطقة المغاربية وجنوب الصحراء الكبرى. كما يفسر أيضاً، بأن المكان لا يستوعب الجميع وأن العقلية السائدة التي يحملها المهاجر والمجموعات المتنقلة، هي مواصلة البحث عن مصير مجهول وأمكنة آمنة، لعل العيش يستطيق فيها، بتحقيق الأمنيات والتوق الى

⁵¹ زهير بن جنات، المهاجرون من افريقيا جنوب الصحراء في تونس: الملامح، المعيش وانحرافات السياسات الهجرية، مرجع سابق.

⁵² "حرقه" هي كلمة شعبية تونسية تطلق على عملية الهجرة السرية عبر البحر باستعمال القوارب انطلاقاً من السواحل التونسية في اتجاه السواحل الإيطالية.

الحرية في اتجاه عالم غربي يسعى الى قمعها وتقييدها باستعمال "العنف المنظم". والذي يقول فيه "صمويل" في "صدام الحضارات واعادة بناء النظام العالمي": أن غلبة الغرب على العالم ليس من خلال تفوقه في الأفكار أو القيم أو الديانة، بل بسبب تفوقه في تطبيق العنف المنظم⁵³

وفي إطار تأثير السياسات الخارجية على مستويات القبول بالعيش المشترك، وعلى إثر تكاثف الحركات الهجرية غير النظامية وأزمة استقبال المهاجرين بتونس، يظهر التدخل الخارجي والسعي الأجنبي لدول الجوار، في الضغط على عمليات الهجرة في اتجاه أوروبا. بطلب مفاوضات مع تونس، باعتبارها من المناطق العازلة التي تفصل بين الغرب وإفريقيا، لمحاربة الهجرة غير النظامية. كما أصبحت حاضنة للمهاجرين غير النظاميين، وفي نفس الوقت حارسة للحدود الأوروبية.⁵⁴ حيث تمت زيارة الوفد الأوروبي الى البلاد التونسية، خلال صائفة سنة 2023 بقيادة رئيسة الحكومة الإيطالية، وتوقيع مذكرة التفاهم⁵⁵ التي شملت محاور الهجرة والتعاون الاقتصادي مع تونس.

وكانت المساعي ترمي كلها الى الحد من موجات هجرة افارقة جنوب الصحراء الى ايطاليا، ومنها الى باقي الدول الغربية. ومحاولة الحرص على استيطانهم بتونس، لكن هذه المذكرة لا تزال تسودها الضبابية وعدم وضوح الرؤية على مستوى منهاج ترجمتها الى اتفاقيات. وهو ما يطرح التساؤل حول مدى جديتها ومصير تطبيقها على أرض الواقع، حيث يرى الباحث كاسارينو Cassarino في هذا الشأن، بأن تفادي متابعة الاجراءات الرسمية في توقيع الاتفاقيات الثنائية، قد ارتفعت منذ التسعينات وهو ما يزيد غموض هذه الاتفاقيات⁵⁶ التي تبدو وأنها تحمل في طياتها رؤية معادية للمهاجرين وتستجيب بشكل مثالي لفكرة نشر الخوف تجاههم.

⁵³ صمويل هنتنغتون، صدام الحضارات واعادة بناء النظام العالمي، ترجمة مالك عبيد أبو شهبوة، محمود محمد خلف، ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 1999، ط 1، ص 120.

⁵⁴ عبد النور بن عنتر، عقدة الأمن بغرب المتوسط، تصدير الحدود والمقاربات الأمنية في علاقة بالهجرة، سنة المغرب الكبير، عدد 9 ص 3 و 4. <https://doi.org/10.4000/anneemaghreb.1843>

⁵⁵ أنظر الصفحات الرسمية للأخبار التونسية.

⁵⁶ هيفاء مزلول: كيف تقوم أوروبا بمراقبة حدودها في تونس؟ موقع انكيفادا Inkyfada، مارس 2020. <https://inkyfada.com/fr/2020/03/20/financement-ue-tunisie-migration>

يرمي كل ذلك، الى عدم تقبل الآخر وبالتالي رفض القبول بالعيش المشترك معه، وهو ما يعمق كراهية الأجانب ويكرس المنطق العنصري. كما أن الاتفاقيات المفروضة تسعى بالأساس لتلبية مصالح الاتحاد الأوروبي، الذي وضع شروطا تتمثل في تجريم العمليات الإنسانية في البحر، وتكريس متابعة الدول الأفريقية، ومن بينها تونس. دون النظر في التحديات التي تواجه بلدان الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، في مواجهة ظاهرة الهجرة العشوائية، وحدة تأثيراتها على المهاجرين بصفة خاصة وعلى توازنات البلد المستقطب بصفة عامة. وما تخلقه من أزمة اجتماعية واقتصادية، تقلص من حظوظ المجموعات غير المتجانسة في العيش سويا على الرقعة الجغرافية الواحدة.

ولا يزال التعاطي مع المهاجرين من جنوب الصحراء الى تونس، يتبع طرقا ومقاربات عشوائية مجزأة، فالجميع يتحمل المسؤولية ولا يعترف بتقصيره، وخاصة الدول الأوروبية ممن دمر دولة ليبيا⁵⁷

3.2. السياسات الداخلية

تساهم السياسات الداخلية للدولة، والمتمثلة أساسا في ضعف إمكانيات الإنقاذ لمواجهة الأزمات، في تعقيد الحياة العامة لمواطنيها وخلق إشكاليات عديدة على جميع المستويات. وهو ما يمس بالأمن الاجتماعي وبالمعاش اليومي للسكان، وقد يكون ذلك سببا في التأثير على العلاقات العامة المباشرة بين الأفراد والمجموعات، خاصة منها المجموعات غير المتجانسة بالوسط الواحد. وقد كانت شريحة مهاجري أفارقة جنوب الصحراء غير النظامية المقيمة بتونس، مستهدفة بمواجهة صعوبات العيش المشترك مع المحيطين من السكان التونسيين.

كما نشير الى أنه على الرغم من اعتماد تونس لقانون فريد من نوعه لمكافحة العنصرية، في المنطقة المغاربية والمنطقة الأفريقية، إلا أن الواقع الاجتماعي وواقع المعاش اليومي يدل على انتشار بعض المظاهر، التي تحد من العيش المشترك بين المجموعات المهاجرة والسكان المقيمين. وهو ما تثبته بعض نتائج الدراسات الميدانية الباحثة في شؤون المهاجرين غير النظاميين، - التي استأنسنا بها سابقا - والتي أثبتت أن

⁵⁷ - محمد نجيب بوطالب الهجرة الى أوروبا من دول افريقيا جنوب الصحراء: تحقيقات نحو العبور من تونس، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، كراسات المركز عدد 36 لسنة 2024 ص 94.

للهجرة غير النظامية انعكاسات سلبية، لها تداعيات على مستويات التعايش بين المجموعات غير المتجانسة في مختلف جوانبها: الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والبيئية والأمنية والسياسية والديمقراطية... في ظل غياب استراتيجية شاملة، لإدارة تدفق المهاجرين من افريقيا جنوب الصحراء، اذ ركزت الحكومات التي جاءت بعد سنة 2011 على التدابير الأمنية والحلول قصيرة الأمد، مع اهمال ادماج هؤلاء المهاجرين اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا.

وهو ما يؤكد مرة أخرى صعوبات التعايش والعيش سويا على رقعة جغرافية واحدة، في ظل التعقيدات المعيشية وضغوطات الحياة اليومية، التي أصبحت صعبة في البلاد التونسية. كما أن سياسات الدولة المنقوصة وغير الواضحة في احتواء ظاهرة الهجرة غير النظامية لأفارقة جنوب الصحراء، وأيضا عدم القدرة على إدارة الأزمات الحارقة والفشل في إيجاد الحلول المناسبة، وعدم ملائمة الفضاء وعجزه على استيعاب المجموعات المهاجرة، كل ذلك، قلل من حظوظ المجموعات المستقرة والوافدة، في الاندماج والعيش المشترك. وقد تبين المظاهر اليومية لمعاناة المهاجرين الفارين من بلدانهم، ما صنعتته الحكومات والدول من تلاعب سياسي غير مسؤول، بتكريس، الميز العنصري وقطع الطريق امام مبادئ العيش المشترك، وانتهاج السياسات القهرية ضد حريات التنقل، وتحجير فرص العيش سويا، والسعي الى قهر فكرة الأرض للجميع.

لذلك تحتاج الدولة التونسية - التي لا تزال تتعامل مع ظاهرة الهجرة غير النظامية بأيدي رخوة - الى وضع خطة اتصالية عملية بالتعاون مع ليبيا والجزائر، من أجل مراقبة الحدود وتعقب شبكات تهريب البشر. كما أن المجتمع المدني يفتقد لخطة عمل جماعية وطنية، لمواجهة الظاهرة سلميا وانسانيا (الأمن الاجتماعي). بالإضافة الى غياب خطة إعلامية تونسية لمواجهة الانعكاسات والفراغ الإعلامي، وتبعات الظاهرة وتطوراتها وردود الفعل عليها. فذلك أمر هام لأنه قد يجنب الرأي العام الداخلي والخارجي انحرافات التوظيف⁵⁸

⁵⁸ - محمد نجيب بوطالب الهجرة الى أوروبا من دول افريقيا جنوب الصحراء: تحقيقات نحو العبور من تونس، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، كراسات المركز عدد 36 لسنة 2024 ص 94.

خاتمة

تبقى السياسات الداخلية والخارجية للدول، محددا رئيسيا في اتخاذ القرارات والمناهج المناسبة في اعتماد الطرق الملائمة للحد من تداعيات الهجرة غير النظامية، ومخلفاتها الخطيرة على الأفراد والمجموعات. لذلك بات من الضروري حصول استفاقة جماعية لشعوب ودول العالم خاصة النافذة منها، بإيجاد حلول، أهمها القبول بالآخر وتوحيد المصير وتطبيق مبدأ الاشتراك في العيش. والايان بأن الهجرة والتنقل من الحقوق الكونية للإنسان، وأن العالم مفتوح للجميع.

وهو ما يستدعي ضرورة الانتباه الى أن مسألة توجه العواصم الأوروبية الى اعتبار الهجرة قضية قابلة للحل، من خلال الاستعانة بدول الجوار الخارجية لحراسة حدودها البحرية والترابية بمقابل، وإيهاام المحكومين من المفقيرين، بأن مصيرهم لا يرتبط بمصير شعوب المنطقة الأخرى. وأن أسوار القلعة الأوروبية، ستمنع أحلام كل من فقدوا الأمل في بلدانهم.

كل ذلك، يدفع الى فتح نقاش واسع حول ظاهرة الهجرة غير النظامية ودوافعها الحقيقية، المتعلقة بالفقر والصراعات واحتكار الثروة. وأيضا، البحث عن حلول واستراتيجيات بديلة ومناسبة، لتطوير الشعوب ومساعدتها على خلق وتفعيل التنمية الشاملة. وعموما تبقى قضية الهجرة غير النظامية لأفارقة جنوب الصحراء بتونس، موضوع جدل المحللين والنقاد، تتطلب دراسات علمية عميقة، متعددة المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والديمغرافية والقانونية... المرتبطة بوضع السياسات الداخلية والخارجية للدول، وتحليل أسبابها ومظاهرها وانعكاساتها على العيش المشترك بين المهاجرين غير النظاميين وبقية شعوب العالم. وهو ما يطرح السؤال، حول الآفاق المرتقبة لإيجاد حلول جذرية منفتحة في شأنها، تعتمد على مبادئ العدل والمساواة في الحقوق الكونية للإنسان، وتؤمن بفكرة الأرض والعيش المشترك للجميع.

المراجع

مراجع باللغة العربية

- ابن خلدون، المقدمة، دار الجبل بيروت.

- أبو النور حمدي، أبو النور حسن: يورجين هابرماس "الأخلاق والتواصل"، دار التنوير، بيروت، 2009.
- أحمد عبد الحليم عطبه، العيش سويا، قراءات في فكر فتحي التريكي، تحرير، دار الثقافة العربية القاهرة، 2008.
- ألفريد آيبر، التسامح بين شرق وغرب، دراسات في التعايش والقبول بالآخر.
- الأسعد العبيدي، لطفي بنور وعلى الجعايدي، العمالة النظامية وغير النظامية للعمال المهاجرين في تونس: خارطة العمال المهاجرين في تونس ووضعهم الاقتصادي والاجتماعي "منظمة العمل الدولية، 2017.
- الأسعد العبيدي، لطفي بنور وعلى الجعايدي، العمالة النظامية وغير النظامية للعمال المهاجرين في تونس: خارطة العمال المهاجرين في تونس ووضعهم الاقتصادي والاجتماعي "منظمة العمل الدولية، 2017.
- الفارابي، آراء أهل المدينة الفاضلة، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1959.
- الصفحات الرسمية للأخبار التونسية.
- حسن بوبكري، الهجرة واللجوء في تونس منذ سنة 2011: نحو بيانات هجرة جديدة، القراءة الأوروبية للهجرة الدولية، المجموعة 31 عدد 3 و 4 لسنة 2015.
- فاتن مساكني: المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 2019.
- فتحي المسكيني، "الهجرة الى الانسانية"، منشورات ضفاف، الطبعة الأولى، لبنان، بيروت 2016.
- رسم ملامح المهاجرين: مكونات المشهد الهجري في تونس.
- نيكولاس فان هير، ربيكا بروبيكر، تاييس بيسا Thais Bessa ; Rebecca Brubaker, Nicolas Van Hear إدارة التنقل من أجل التنمية الانسانية: المكانة البارزة والمتنامية للهجرة المختلطة، مركز الهجرة والسياسة والمجتمع بجامعة أكسفورد 20، 1 جوان 2009.

- زهير بن جنات، المهاجرون من افريقيا جنوب الصحراء في تونس: الملامح، المعيش وانحرافات السياسات الهجرية، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2025.
- عيبر سهام مهدي: مفهوم التعايش السلمي ودوره في تحقيق الوحدة الوطنية (العراق أنموذجا)، المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة، حولية المنتدى، المجلد: 7، بغداد، 2011.
- عبد النور بن عنتر، عقدة الأمن بغرب المتوسط، تصدير الحدود والمقاربات الأمنية في علاقة بالهجرة، المغرب الكبير، عدد 9.
- سمير خليل وآخرون، التسامح بين شرق وغرب، دراسات في التعايش والقبول بالآخر، ترجمة ابراهيم العريس، دار الساقى الطبعة الثانية بيروت.
- سامي غربال، العنصرية في المغرب الكبير، مجلة *Jeune Afrique* أوت 2004.
- فاسيا باديليك Vasia Badalic دور تونس في سياسة الاتحاد الأوروبي، الخارجية للهجرة: قانون تجريم الهجرة، الممارسات غير القانونية، وتأثيرها على حقوق الانسان، مجلة الهجرة الدولية والادماج، مجموعة 20 عدد 1 لسنة 2019.
- فينسنت جيسر: تونس، مهاجرو افريقيا جنوب الصحراء مقصبون دائما من الحلم الديمقراطي، مجتمع الهجرة عدد 177، عدد 3، 27 سبتمبر 2001 ص Vincent Geisser.
- صمويل هنتنغتون، صدام الحضارات واعادة بناء النظام العالمي، ترجمة مالك عبيد أبو شهيو، محمود محمد خلف، ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 1999، ط 1.
- صفاء عباس عبد العزيز إبراهيم: الاشاعة وأثرها على الفرد والمجتمع، كلية الاعلام بجامعة السودان المفتوحة، الخرطوم. مجلة البحث العلمي في الآداب، العدد 20 سنة 2019.
- كارول الخوري: إشكالية العيش المشترك بين التنظير المثالي والواقع الصادم، مقال صادر عن الصفحة الإلكترونية الحرة: تكوين الفكر العربي، بتاريخ 21 ديسمبر 2025

- محمد نجيب بوطالب الهجرة الى أوروبا من دول افريقيا جنوب الصحراء: تحقيقات نحو العبور من تونس، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، كراسات المركز عدد 36 لسنة 2024.
 - مجموعة مؤلفين: أوراق ديمقراطية من عهد الاستبداد الى حكم الدستور (التعايش في ظل الاختلاف)، سلسلة أوراق ديمقراطية، مركز العراق لمعلومات الديمقراطية، العراق، العدد: الثاني، يونيو/ حزيران، 2005.
 - محمد نجيب بوطالب الهجرة الى أوروبا من دول افريقيا جنوب الصحراء: تحقيقات نحو العبور من تونس، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، كراسات المركز عدد 36 لسنة 2024.
 - محمد عمارة: المهاجرون من افريقيا جنوب الصحراء في تونس: هل هي زوبعة في فنان؟ ورقة علمية صادرة عن مركز ميكام للدراسات المتقدمة في المنطقة المغاربية
 - هيفاء مزروط: كيف تقوم أوروبا بمراقبة حدودها في تونس؟ موقع انكيفادا Inkyfada مارس 2020.
 - منية بن جميع: قمع الهجرة غير النظامية في تونس، المغرب الكبير في مواجهة الهجرة من افريقيا جنوب الصحراء-الهجرة الخارجية مع الهجرة الداخلية Kartala Editions (2009).
 - يورغن هابرماس، الخطاب الفلسفي للحدثة، ترجمة د. فاطمة الجيوشي، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1995.
 - ياسمين العكري، المهاجرون من افريقيا جنوب الصحراء في تونس: الملامح، المعيش وانحرافات السياسات الهجرية، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية، تونس 2025.
- مراجع ومواقع باللغة الأجنبية**

- Emmanuel Levinas, *Totalité et infini, Essai sur l'extériorité*, éd. Nijhoff. La Haye, 1961.
- Emmanuel Levinas, *Le temps et l'autre*, éd. P.U.F. Quadrige, Paris, 1983.
- Émile Bréhier, *Histoire de la philosophie*, Tome I, Paris, Quadrige/P.U.F, 1989.

- Edgar Morin, *Éthique*, Tome 6, Éd. Seuil, Paris, 2004.
- Hannah Arendt, *The Human Condition*, Chicago, London: The University of Chicago Press, 1958.
- Hegel, *Système de la vie – éthique*, 3, première édition.
- Habermas, Jürgen. *The Theory of Communicative Action*, v.1, 1995.
- Tunisie Terre d'Asile 2016.
- <https://www.france-terre-asile.org/images/stories/newsletters/portraits%20de%20migrants.pdf>
- https://www.ilo.org/wcmp5/groups/public/-ed_protect/-protrav/-migrant/documents
- <https://www.jeuneafrique.com/99821/archives-thematique/le-racisme-au-Maghreb/>
- MECAM Papers/Number 15/April2,2025
/https://dx.doi.org/10.25673/118685/ISSN:2751-6490
- <https://doi.org/10.1007/s12134-018-0596-7>
- <https://doi.org/10.4000/remi.7371>
- <https://mpira.ub.uni-muenchen.de/19202>
- <https://doi.org/10.4000/anneemaghreb.1843>
- <https://inkyfada.com/fr/2020/03/20/financement-ue-tunisie-migration>